ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Saad Hafedh Mahmoud Al-Karawi

Tikrit University / Faculty of Education for Humanities

Prof. Dr. Thamer Azzam Hamad Al-Dulaimi

* *Corresponding author: E-mail* :
s07700785952@gmail.com
07700785952

***Keywords*:**
Morocco
National Congress
Justice and Development,
Parliament
Political development

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 17 Aug 2022
Available online 31 July 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

The Organizational and Political Development of the Moroccan Justice and Development Party 1999-2002

A B S T R A C T

This study aims to provide insights into the organizational and political evolution of the Moroccan Justice and Development Party between 1999 and 2002. The research focuses on the significant role played by the party's political participation in shaping its programs. In 1997, the Moroccan political landscape witnessed the initial engagement of a particular party in the political process. This involvement materialized through the party's active participation in the legislative elections held on November 4, 1997. As a consequence of its successful performance, the party secured nine seats, thereby gaining entry into the parliament. It is important to note that this political participation occurred under the banner of the Democratic Constitutional People's Movement Party. Given the existence of multiple political parties in Morocco with similar names, the Justice and Development Party subsequently made the decision to differentiate itself. The party convened its fourth conference in 1999 with the purpose of selecting a new appellation that would facilitate the execution of its objectives.

The political party adopted the name "Justice and Development" based on the slogan it used during the 1997 legislative elections. Following the 1999 partial elections, the party experienced a significant increase in its number of seats, allowing it to establish a parliamentary presence in the House of Representatives. Consequently, the party made the strategic decision to transition into the opposition camp, having previously been aligned with other political parties. This inquiry pertains to the political party that advocated for the implementation of a rotation government, as well as the subsequent role assumed by said party within the parliamentary opposition subsequent to the year 2000.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.30.7.2.2023.09

التطور التنظيمي والسياسي لحزب العدالة والتنمية المغربي 1999-2002

سعد حافظ محمود الكروي/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية
أ.د ثامر عزام حمد الدليمي/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على التطور التنظيمي والسياسي في عمل حزب العدالة والتنمية المغربي، خلال المدة (1999–2002) إذ شكلت المشاركة السياسية لحزب العدالة والتنمية اهمية كبيرة في برامج الحزب فقد كانت اول مشاركة سياسية شارك فيها الحزب في العملية السياسية المغربية عام 1997 وذلك من خلال مشاركته في الانتخابات التشريعية التي اجريت في14/تشرين الثاني/1997، وقد حصل فيها الحزب على تسعة مقاعد مكنته من دخول البرلمان وكانت تلك المشاركة باسم حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، ونتيجة التشابه في اسماء الأحزاب السياسية المغربية فقد قرر حزب العدالة والتنمية عقد مؤتمره الرابع عام 1999 من اجل اختيار اسم جديد للحزب ليمكنه من ممارسة عمله السياسي داخل الساحة السياسية المغربية.

اختار الحزب اسم العدالة والتنمية من الشعار الذي شارك به في الانتخابات التشريعية لعام 1997، وبعد اجراء الانتخابات الجزئية عام 1999 وتمكن الحزب من زيادة عدد مقاعده والتي مكنته من تشكيل فريق برلماني داخل مجلس النواب، لذا قرر الحزب الانتقال إلى صفوف المعارضة بعد ان كان من ضمن الأحزاب السياسية التي ساندت حكومة التناوب، فضلاً عن الدور الذي قدمه الحزب داخل البرلمان بعد انتقاله إلى المعارضة البرلمانية عام 2000.

كلمات مفتاحية: (المغرب، المؤتمر الوطني، العدالة والتنمية، البرلمان، التطور السياسي)

المقدمة

يحتل حزب العدالة والتنمية اهمية كبيرة داخل الساحة السياسية المغربية مما جعلة موضع دراسة للعديد من الباحثين، إذ يعد اول حزب إسلامي يسمح له بالمشاركة داخل العملية السياسية المغربية فقد واجهه الحزب في بداية مشاركته السياسية عدة مشاكل كان ابرزها اسم الحزب الذي شكل له التباس مع باقي اسماء الأحزاب السياسية الشبيه باسم الحركة الشعبية، فقد تم خلال عام 1999 اعادة هيكلية الحزب وانتخب عبدالكريم الخطيب امينا عاماً للحزب، ويعد التأسيس الاول للحزب حينما غير اسمه إلى حزب العدالة والتنمية عام 1999واتخذ المصباح رمزاً له.

لقد أصبح حزب العدالة والتنمية ذو مكانة سياسية مهمة بعد زيادة عدد مقاعده داخل البرلمان فقد أصبح من ضمن الأحزاب المهمة داخل العملية السياسية، لذا قرر الحزب الانتقال إلى المعارضة البرلمانية بعد تحقيقه النصاب القانوني الذي مكنه من تشكيل فريق برلماني داخل مجلس النواب وبعد خروج حكومة عبد الرحمن اليوسفي عن المنهج الإسلامي، إذ يعد حزب العدالة والتنمية الممثل الاكبر للحركة الإسلامية المغربية داخل البرلمان.

هدف البحث إلى دراسة اسباب تغيير اسم الحزب وابراز التطور التنظيمي في عمله واسباب اختيار اسم العدالة والتنمية اسماً جديداً للحزب، فضلاً عن ابراز الدور السياسي لحزب العدالة والتنمية داخل البرلمان وموقفه من حكومة عبد الرحمن اليوسفي بعد عام 2000، لذلك قسم البحث إلى مبحثان

تناول المبحث الاول التطور التنظيمي لحزب العدالة والتنمية عام 1999، اما المبحث الثاني فقد تناول التطور السياسي لحزب العدالة والتنمية 2000–2002، فضلاً عن اهم النتائج التي توصل اليها البحث.

المبحث الاول: التطور التنظيمي لحزب العدالة والتنمية 1999: –

اولاً: المؤتمر الوطني الرابع للحزب وتسمية الحزب 1999: –

استطاع حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية (العدالة والتنمية) تحقيق فوز في الانتخابات التشريعية التي أُجريت في 14/تشرين الثاني/1997، جدد الحزب موقفة السياسي اسهاماً منه في استقرار البلاد وتفادي الازمة السياسية التي تمر بها المملكة المغربية ودعماً للديمقراطية، وهو ما استدعى الحزب إلى طرح فكرة تغير اسمه[1]، فقد شهدت الساحة السياسية في تلك المدة انشقاقات داخل العديد من الأحزاب السياسية المغربية، وتأسيس العديد من الأحزاب التي تحمل اسماء شبيهه بسابقتها، فضلاً عن وجود الكثير من الأحزاب السياسية التي لها اسماء مشابهة لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، والذي يشكل غموضاً ولبساً لدى المتتبعين لشأن المغربي والراي العام عموماً[2]، إذ انها تسبب منافسة للحزب اثناء الحملات الانتخابية والتي تؤدي إلى ضياع اصوات الحزب، بحكم الامية السائدة لدى بعض الشرائح في المجتمع[3]، فضلاً عن ان النظام الملكي في المغرب لم يسمح لأية حركة سياسية ان تعلن عن نفسها بوصف إسلامي داخل العملية السياسية[4].

فقد سعى حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية (العدالة والتنمية) للقيام بوظائف جديدة داخل الحقل السياسي، وتفادي التشويش على عمله والخلط مع منافسيه، والعمل على تأسيس مرحلة سياسية جديدة ووضع ايدلوجية خاصة بالحزب، واعتبر اعضاء الحزب ان تغيير الاسم هو الإعلان عن إعادة احياء مولود قديم، بروافد شابة تتطلع لمرحلة سياسية جديدة، والسعي لوضع هوية سياسية وايديولوجية خاصة بالحزب[5]، وتجنبا لمزيد من اللبس والخلط الذي عانى منه الحزب، ورغبة منه في المزيد من الحضور المتميز والتعبير عن المرحلة التاريخية التي يجتازها المغرب خاصة، والامة الإسلامية عامه، والتي كان من الطبيعي ان يتفاعل معها الحزب، فقد وجد فيها ما كان ينوي القيام به منذ نشأتهُ الأولى[6].

عقد حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية (العدالة والتنمية) في 27–28/تشرين الثاني/1999 مؤتمرة الوطني الرابع والذي اختار له شعاراً **(معاً... من اجل البناء)** وجاء هذا الشعار منسجماً مع التوجهات السياسية للحزب[7]، فقد طرح خلال المؤتمر تغيير اسم الحزب واعتماد هيكلية تنظيمية جديدة تنسجم مع المكونات الاساسية للحزب[8].

أُقترح خلال المؤتمر تسميات جديدة للحزب، فقد اقترح الدكتور عبد الكريم الخطيب[9] الامين العام اسم حزب النهضة، بينا اقترح باقي الأعضاء اسم العدالة والتنمية، وبعد عدة مداولات تم الاتفاق على اسم العدالة والتنمية[10]، الذي لا يحيل مباشرة على المرجعية الإسلامية، وانما يؤكد على اهمية

المسألة الاجتماعية والاقتصادية في فكر الحزب[11]، فقد ينسجم ذلك الاسم مع الاهداف والمنطلقات والاولويات التي سطرها في الورقة المذهبية وبرنامجه الانتخابي الذي طرحة خلال انتخابات التشريعية السابقة لعام 1997، وتم اختيار المصباح رمزاً للحزب، و تم استخدام **(PDJ)** كمختصر لأسم الحزب باللغة الفرنسية (Parti de la justice et du développement)[12].

لقد اصبح حزب العدالة والتنمية الحزب الممثل للإسلاميين المعتدلين في المغرب او لفئة كبيرة منهم، بل هناك من يدعي انه حزب سياسي إسلامي منذ تأسيسه، واصبح حزب العدالة والتنمية نموذجا فريداً من نوعه في شمال افريقيا[13]، والعالم العربي يمثل الاسلام السياسي[14]، الذي يسعى لإصلاح المجتمع وتطوير البنى المجتمعية والاقتصادية والثقافية بعيداً عن النزاعات الفرعية، فقد حدد الحزب اهدافه على انه: **((حزب سياسي وطني يسعى، انطلاقاً من المرجعية الإسلامية وفي اطار الملكية الدستورية القائمة على امارة المؤمنين، إلى الاسهام في بناء مغرب حديث وديمقراطي، ومزدهر ومتكامل. مغرب معتز بأصالته التاريخية ومسهم ايجابياً في مسيرة الحضارة الانسانية))** [15]، لتبدأ مرحلة المشاركة السياسية الجديدة باسم حزب العدالة والتنمية منذ تشرين الثاني/1999، إذ سبق جميع احزاب العدالة والتنمية بتلك التسمية، فقد ظهرت احزاب جديدة تحمل نفس الاسم في باق انحاء العالم الإسلامي فيما بعد.

ثانيا: الهيكلية التنظيمية الجديدة لحزب العدالة والتنمية: –

تم خلال ذلك المؤتمر الوطني الرابع اعادة هيكلية الحزب واعتماد هيكلية جديدة بعد تغيير اسمه إلى حزب العدالة والتنمية، فقد اعتمد الحزب على القانون الاساسي لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية مع ادخال بعض التعديلات البسيطة عليه، وتم تغيير بعض الهياكل القديمة للحزب، واستبدالها بمكاتب وتسميات جديدة، مع الابقاء على المؤتمر الوطني والمجلس الوطني والامانة العامة للحزب[16]، اعتمد حزب العدالة والتنمية على نظام الخلايا، واتبع اعلى مستوى في قواعده التنظيمية للمكتب المحلي والاقليمي ومجلس التنسيق الجهوي[17]، وتم تصنيف الهيئات القيادية للحزب حسب ما جاء في الفصل(3) للقانون الاساسي للحزب لعام 1999 إلى ثلاث هيئات وهي كالتالي[18]:

1. المؤتمر الوطني: –

يعد من اهم اجهزة الحزب وله تأثير كبير في التركيبة التنظيمية للحزب ويتكون من المكتب السياسي ولجنة وطنية و(40عضواً) يتم انتخاب (30) منهم من قبل الهيئة الوطنية والعشرة الاخرون يتم انتخابهم من قبل الأعضاء (30) الذين تم انتخابهم من قبل الهيئة الوطنية[19]، ويجتمع المؤتمر الوطني مرة واحدة كل (4 اعوام) بدعوة من الأمانة العامة او بقرار من المجلس الوطني، ويعقد في حالة الضرورة بدعوة من الامانة العامة للحزب او بقرار من المجلس الوطني، ويكون المؤتمر الوطني برأسة رئيس المجلس الوطني ويتم اتخاذ القرارات عن طريق التصويت بالأغلبية، ومن صلاحياته دراسة كل ما يتعلق بالقضايا السياسية للبلاد ويحدد التوجيهات العامة للحزب، فضلاً عن المصادقة على التقرير العام الذي

تقدمة الامانة العامة وعلى القانون الاساسي للحزب، يتم من خلاله انتخاب ثلث أعضاء المجلس الوطني والامين العام للحزب ويصادق على أعضاء الامانة العامة[20].

2. المجلس الوطني: –

اعلى هيئة تقريرية في الحزب بعد المؤتمر الوطني، ينعقد مرة واحدة كل عام ويعقد ايضاً بصفة استثنائية بقرار من الأمانة العامة او بدعوة من مكتب الأمانة العامة او بطلب من ثلثي أعضاء المجلس على الاقل، يتم عقد المجلس بحضور اغلبية أعضائه في حالة لم يتم اكتمال النصاب المقرر يؤجل الاجتماع لمدة ساعة واحدة ومن ثم يعقد بمن حضر، ويتم وضع اللائحة الداخلية وتقر بالتصويت [21].

3. **الأمانة العامة: –**

شُكلت بعد عقد المؤتمر الوطني الرابع فقد تم خلال المؤتمر تجديد الثقة للدكتور عبد الكريم الخطيب امیناً عاماً للحزب، وانتخب الدكتور سعد الدين العثماني[22]، نائباً له وتعد الأمانة العامة اعلى هيئة تنفيذية للحزب ومسؤولة امام المؤتمر الوطني والمجلس الوطني للحزب، تقوم باتخاذ القرارات السياسية والتنظيمية[23]، إذ يمكنها القيام ببعض اختصاصات الهيئات واللجان المؤقتة وعليها مسؤولية تدبير شؤون الحزب، وتقوم بوضع السياسات الاستراتيجية للحزب وحسم بعض المواقف السياسية المهمة[24].

تتشكل الأمانة العامة للحزب من الأمين العام ورئيس المجلس الوطني ونائبين للأمين العام والمدير العام للحزب و(15عضواً) منتخباً في المجلس، فضلاً عن أمين المال الوطني ورئيسة الهيئة الوطنية لنساء الحزب و(7 اعضاء) مضافين عن طريق الاقتراع من قبل الأمين العام بموافقة الأمانة العامة [25]، وقررت الأمانة العامة الحاق نواب الحزب الفائزين في مجلس النواب بها بشكل دائم من اجل التواصل الدائم معهم وتفعيل اداء الحزب [26].

تنعقد الأمانة العامة بصفة دورية كل اسبوعين مرة وتعقد ايضا بصفة استثنائية بقرار منها او من الامين العام او بطلب من نصف أعضاء المجلس[27]، وفيما يأتي أعضاء الأمانة العامة وموقعهم داخلها وانتماءاتهم الحزبية حسب الجدول ادناه[28]:

الجدول رقم (1)

اسماء اعضاء الامانة العامة الجديدة المنبثقة عن مؤتمر الحزب المنعقد في 14/تشرين الثاني/1997 وموقعهم داخلها وانتماءاتهم الحزبية

ت	الاسم	الموقع داخل الامانة	الانتماء السياسي
1	عبد الكريم الخطيب	الامين العام للحزب	حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية
2	سعد الدين العثماني	نائب الامين العام	حركة التوحيد والاصلاح
3	عبد الله الوكوتي	رئيس المجلس الوطني	الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية
4	عبد الله بها	نائب رئيس المجلس الوطني	حركة التوحيد والاصلاح
5	الحسن الداودي	عضو الامانة العامة	حركة التوحيد والاصلاح
6	مصطفى الرميد	عضو الامانة العامة	حركة التوحيد والاصلاح
7	عبد الاله بنكيران	عضو الامانة العامة	حركة التوحيد والاصلاح
8	المقرئ ابو زيد	عضو الامانة العامة	حركة التوحيد والاصلاح
9	محمد يتيم	عضو الامانة العامة	حركة التوحيد والاصلاح
10	بسيمة الحقاوي	عضو الامانة العامة	حركة التوحيد والاصلاح
11	عبد العزيز رباح	عضو الامانة العامة	حركة التوحيد والاصلاح
12	جامع المعتصم	عضو الامانة العامة	حركة التوحيد والاصلاح
13	محمد خليدي	عضو الامانة العامة	الحركة الشعبية دستورية الديمقراطية
14	محمد رضى بنخلدون	عضو الامانة العامة	حركة التوحيد والاصلاح
15	علي الرزمة	عضو الامانة العامة	حركة التوحيد والاصلاح
16	محمد رضى بنخلدون	عضو الامانة العامة	حركة التوحيد والاصلاح
17	محمد خليل	عضو الامانة العامة	حركة التوحيد والاصلاح
18	عبد السلام المعطي	عضو الامانة العامة	حركة التوحيد والاصلاح
19	عبد القادر عمارة	عضو الامانة العامة	حركة التوحيد والاصلاح

وفي تلك المرحلة تم تكليف الدكتور الحسن الداودي[29] بالأشراف على الامور الإدارية للحزب، بتعيين من قبل الدكتور عبد الكريم الخطيب الامين العام للحزب.

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان أعضاء حركة التوحيد والاصلاح قد هيمنوا على الامانة العامة الجديدة للحزب المنبثقة عن مؤتمر 14/تشرين الثاني/1999على الرغم من وجود اعضاء من حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وهو ما يعكس قوة وهيمنة الاسلاميين المعتدلين على التنظيمات السياسية في المغرب آنذاك.

4. مكتب اللجان الجهوية (الاقاليم): -

تشكل مكتب اللجان الجهوية من مسؤولي المدن والجهات ومن مهامه الاساسية هو تدبير شؤون الحزب على الصعيد المحلي وتنفيذ قرارات الحزب[30]، ينعقد المجلس الجهوي تحت رئاسة الأمين العام للحزب بصفة عادية مرة واحدة كل (4 اعوام)، ويعقد ايضا بشكل استثنائي بقرار من الأمانة العامة او الإدارة العامة للحزب، او بطلب من ثلث أعضاء المكتب[31]، وتقسم تلك اللجان إلى فروع ومكاتب موزعة على الاقاليم والمناطق في المملكة المغربية، ان تأسيس فدراليات ومكاتب اقليمية ومحلية يبين مدى قبول الحزب داخل المجتمع وخارجة والعمل على خلق مكاتب تمثيلية للحزب في مختلف المدن المغربية[32].

اما بشأن انضمام الأعضاء إلى الحزب فيكون من خلال تقديم طلب كتابي موقع إلى احدى الهيئات المخولة بمنح العضوية، ولا يصبح طلب العضوية في الحزب طلبه نافذاً الابعد موافقة الهيئات المخولة بذلك، خلال مدة اقصها (15 يوماً) من تاريخ تقديم الطلب[33]، وبعد الموفقة على طلب العضوية يتم تسليم العضو المشارك بطاقة انتماء للحزب تصدرها الإدارة العامة، و يمتلك الحزب هيئة عامة تعمل على تنظيم اعمال الحزب خارج المملكة المغربية، تعمل تلك الهيئة وفق مقتضيات النظامين الاساسي والداخلي للحزب عن طريق لجان خاصة تشرف على عمل الحزب في الخارج[34].

المبحث الثاني: التطور السياسي لحزب العدالة وال تنمية1999-2002: -

اولاً: انتقال حزب العدالة والتنمية إلى المعارضة البرلمانية: -

مارس حزب العدالة والتنمية سياسة المساندة النقدية[35]، لحكومة عبدالرحمن اليوسفي[36]، لمدة عامين ونصف، الا ان تلك المساندة بدأت بشكل فردي وبدون تنسيق مع باقي القوى السياسية الاخرى التي اضطلعت مكرهةً بدور المعارضة السياسية[37]، فعلى الرغم من فوز الحزب بـ(9) مقاعد في الانتخابات التشريعية لعام 1997، الا ان ذلك العدد لم يمكن الحزب من تكوين فريق برلماني الابعد عامين، حسب نص المادة (24)[38] من قانون النظام الداخلي للمجلس النواب، فقد اعتبر الحزب ان مرشحيه من اكثر المتضررين من عملية الفساد والتزوير التي شهدتها الانتخابات التشريعية التي اجريت في(14/تشرين الثاني/1997)، مما دفع اعضاء الحزب وباقي الأحزاب السياسية إلى تقديم انتقاداتهم إلى السلطة والمطالبة بإعادة الانتخابات في بعض الدوائر الجزئية التي شابتها عمليات تزوير بشكل واضح[39].

بعد مراجعة الحكومة لطلبات الاعتراض على الانتخابات التشريعية، قررت السلطات المغربية اعادة الانتخابات في بعض المراكز الانتخابية التي شهدت اعتراضاً من قبل الأحزاب، وقد حددت يوم 29/نيسان/1999 موعداً لأجراء الانتخابات الجزئية، فقد شكلت تلك الانتخابات فرصة للالتحاق عدد من مرشحي الحزب بالبرلمان.

وتم اجراء الانتخابات الجزئية في موعدها المحدد 29/نيسان/1999، والتي فاز فيها عبد الاله بنكيران في دائرة المزرعة بمدينة سلا[40] بعد حصوله على(1,991) صوتا من مجموع اصوات الدائرة البالغ(33,986) ناخبا والتي تعتبر من اهم المراكز التي يشكل فيها الإسلاميون حضوراً كبيراً[41]، فضلاً عن التحاق نواب جدد من احزاب اخرى بالفريق البرلماني[42]، لحزب العدالة والتنمية في 8/تشرين الاول /1999، في سياق ما يعرف بالترحال السياسي[43]، داخل البرلمان، ليرتفع عدد مقاعد الحزب إلى 12 مقعداً والذي مكن الحزب من تكوين فريق برلماني وانتخب مصطفى الرميد رئيساً للفريق[44]، وفاز شخصيتان من الحزب[45]، بعد اعادة الانتخابات في 21/اب/2000 ليرتفع عدد الفريق البرلماني للحزب إلى 14 نائباً منها مقعداً واحداً في مجلس المستشارين[46].

ناقش حزب العدالة والتنمية موقف المساندة النقدية في المجلس الوطن للحزب الذي انعقد في ايلول/1999، فقد اشار في البيان الختامي للمجلس موقف الحزب من المساندة النقدية واعادة تقييم تلك المساندة في أقرب وقت[47]، قدم الحزب الدعم لحكومة عبد الرحمن اليوسفي الأولى قبل عام 2000من خلال دورة في المساندة النقدية منذ الاعلان عن تشكيلها في 14/آذار/1998[48].

لكن في 7/ايلول/2000 تم الاعلان عن تعديل حكومي جديد، وكان ذلك التعديل الاول بعد تولي الملك محمد السادس عرش المملكة المغربية، وبموجب ذلك التعديل قلصت عدد الوزارات من(41) وزارة إلى(33) وزارة، وقد حظي ذلك التعديل بتجديد ثقة الملك في حكومة اليوسفي الجديدة[49]، ومع مرور الوقت ظهر عجز الحكومة عن الوفاء بوعودها وعدم قدرتها على التخلص من المحسوبية والحزبية، فقد تعرضت حكومة اليوسفي الجديدة لعدة انتقادات داخل الاوساط السياسية والاجتماعية، وقد تمحورت تلك الانتقادات حول قطاعات وزارية وورش، فضلاً عن مكانة الحكومة ضمن الحقل السياسي ومحدودية اختصاصاتها الدستورية وعدم انسجامها مع باقي مكونات الحقل السياسي المغربي[50].

قرر حزب العدالة والتنمية في1/تشرين الاول/2000 الانتقال إلى المعارضة البرلمانية، وقد أعلن عن ذلك في البيان الختامي للمؤتمر الوطني للحزب الذي عقد بمدينة سلا، بأن المساندة النقدية قد استنفذت اغراضها، وان الحزب يسعى لخلق التوازنات السياسية وضرورة فتح ملف معارضة ناصحة وبنائه[51]، وقد بين الحزب عن سبب تغيير موقفة السياسي من حكومة عبد الرحمن اليوسفي للأسباب التالية[52]:

1. عجز الحكومة من القيام بوعدها من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وان التعديل الحكومي لم يأتي بجديد على الرغم من مرور أكثر من عامين ونصف من العمل الحكومي من دون ان تظهر انجازات حقيقية تساعد تجربة التناوب التوافقي بالاستمرار.
2. ان أخطر ما يميز تلك الحكومة تجراها على مخالفة المرجعية الإسلامية والتنكر لمبادئ الشريعة واحكامها من خلال الاعلان عن الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، ومشروعات السلفات

الصغرى، ورفض مقترحات تشريعية خاصة ببعض مقتضيات الشريعة الإسلامية وتفعيل الحريات العامة[53].

3. كانت المساندة النقدية شكلية، مارس حزب العدالة والتنمية دور المعارضة منذ دخوله البرلمان من داخل أيدلوجية المساندة النقدية وذلك يدخل في إطار البرغماتية السياسية [54] للحزب والتباين الايديولوجي بينه وبين الحكومة.

وجاء في البيان الختامي للمؤتمر الوطني: **((ان حزب العدالة والتنمية استناداً إلى مواقفه المبدئية التي توجب علية القيام بالنصيحة الشرعية لله والرسول ولائمة المسلمين وعامتهم، وإلى تقديره للمصلحة الوطنية في قيام معارضة مسؤولة في إطار المؤسسات الدستورية للبلاد...))**[55].

أكد الحزب ان المعارضة هي للضرورة السياسية وان معارضته تنطلق من المرجعية الإسلامية[56]، وأنها ليست معارضة معينة بشخص ما، بل يعتبرها الحزب معارضة ايجابية بالنسبة للحكومة، وأنها ليست موجهة ضد الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، وانما يسعى الحزب لتفعيل العمل السياسي خصوصا وان الجميع يرى ان المعارضة الحالية تشكل ميزان القوى المقابل للأغلبية الحالية[57].

وبانتقال حزب العدالة والتنمية إلى المعارضة البرلمانية أصبح يشكل عامل ضغط على الأحزاب الاخرى من اجل تغيير قواعدها وانظمتها الداخلية، والعمل بفاعلية أكبر والتعاون معها من اجل المصلحة العامة للبلاد[58]، إذ لم يكن انتقال الحزب من موقع مساندة حكومة عبد الرحمن اليوسفي إلى المعارضة البرلمانية هو من اجل عرقلة عمل حكومة اليوسفي وانما من اجل ادخال نوع جديد من الممارسة السياسية في المغرب، ومساعدة الحكومة في عملها وتصحيح مسارها، والعمل على ايجاد بدائل تساهم في التنمية وتفعيل البرامج والمخططات بكل شفافية[59].

كان دخول حزب العدالة والتنمية إلى المعارضة اعاد نوع من التوازن السياسي داخل مجلس النواب ما بين الاغلبية والمعارضة، وساهم في تسليط المزيد من الاضواء والاهتمام بالحزب من قبل باقي النخب السياسية، فقد نشطت المعارضة البرلمانية بعدما كانت قد شهدت نوع من التراجع بعد انتقال احزاب المعارضة إلى الحكومة عام 1998 وبذلك حقق الحزب دوراً بارزاً في تغيير المعارضة البرلمانية داخل مجلس النواب.

ثانياً: دور حزب العدالة والتنمية داخل البرلمان 2000-2002: -

شهدت الولاية التشريعية السادسة (1997-2002) البداية الاولى لمشاركة التيار الإسلامي المعتدل، ووصول احزاب المعارضة بعد تحالفها مع احزاب الوسط إلى السلطة لأول مرة في تاريخ المغرب[60]، لاسيما ان تلك الولاية شهدت اهم حدث سياسي وهو وفاة الملك الحسن الثاني وتولي الملك محمد السادس الحكم، وشكلت الولاية التشريعية السادسة البداية لتأسيس مرحلة سياسية جديدة تضمنت

مفاهيم حديثة في الجانب الاجتماعي والديمقراطي والحداثة[61]، فضلاً عن اقرارها لمشاريع في مجال التنمية الاجتماعية، وان الولاية التشريعية السادسة اتمت مدتها القانونية، ولم تشهد أي تمديد او زيادة في مدة اشغالها كسابقتها[62].

مارس حزب العدالة والتنمية العمل الفردي داخل البرلمان لمدة عامين ونصف، إذ لم يكن مسموحاً للحزب تكوين فريق، ولم يكن مسموحاً للحزب تقديم سوى سؤال شفوي واحد كل اسبوع، بل كانت المجموعة تحصل على حق طرح سؤالين في الشهر[63]، فقد تمثل الاسئلة البرلمانية الكتابية والشفوية[64]، الاداة الاكثر استعمالاً في مجال المراقبة البرلمانية[65]، وفي تشرين الاول/1999، مارس الحزب نشاطه البرلماني بعد تشكيل فريق برلماني[66]، وانطلاقاً من ذلك الوضع استطاع الحزب ممارسة مهامه والعمل على تحقيق أهدافه، وكيف الحزب مواقفة وتوجهاته على شكل مبادرات تشريعيه داخل البرلمان، وساهم اعضاء الفريق البرلماني للحزب بتقديم مقترحات تعديلات خاصة بالأمور التي لها علاقة بالدين[67].

عمل حزب العدالة والتنمية على الاسهام في الدفع بالإصلاحات الضرورية وفق ثلاث مستويات سياسية واجتماعية واقتصادية، وعياً منه بتداخلها وارتباطها مع بعضها البعض، وضرورة السير فيها بشكل تكاملي[68]، وطالب الفريق البرلماني للحزب بإخضاع العديد من التشريعات السياسية العمومية للبعد المرجعي الإسلامي، وتقوية موقع الوزير الاول، وتوسيع سلطات البرلمان والتعبير الحضاري وفق المنهج الإسلامي لبناء الانسان[69]، إذ ان الولاية التشريعية السادسة لم تشهد اي مطلب بخصوص طرح ملتمس الرقابة[70]، لا من قبل الفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية ولا الفرق البرلمانية الاخرى، والذي لم يشهد ان طرحت تلك الالية او التلويح بالتهديد بها، ويعزى السبب في ذلك إلى عدم توفر النصاب القانوني للفريق البرلماني مما يستحيل توظيف تلك الالية[71].

ركز الفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية على الرقابة اكثر تركيزاً على التشريع، من خلال عدد القوانين المقترحة ونوعية الاسئلة الشفوية المطروحة[72]، إذ قدم الفريق البرلماني للحزب (8) مقترحات قوانين، من بين (176) قانوناً مقترحاً خلال مدة الولاية التشريعية[73]، من ابرزها مقترح قانون انجاز مدونة الجمارك لمنع الاستيراد من وإلى (اسرائيل)، وقدم مقترح قانون 12-71 الخاص بتحديد سن موظفي الدولة والبلديات والمؤسسات العمومية المنخرطين بنظام رواتب التقاعد الدنية وتقليص سن التقاعد للمرأة بوجه الخصوص[74]، واصدر الحزب في ايلول/2001 مذكرة خاصة بالانتخابات تحت عنوان **(من اجل انتخابات نزيهة وشفافة)** طالب فيها بالعديد من الاجراءات القانونية والتنظيمية الضرورية لإنجاح الانتخابات، وطالب الحزب بأجراء مراجعة جذرية للوائح الانتخابية، وتعميم بطاقة تعريفية لكل ناخب واشترط تقديمها شخصيا عند كل موعد انتخابات لسد الباب بوجه التسجيلات الغير قانونية، وطالب بتخفيض سن التصويت إلى 18سنة لا ندماج المزيد من الشباب في الحياة السياسية[75].

اما فيما يخص الاسئلة الكتابية والشفوية فقد قدم الفريق البرلماني للحزب (2273) سؤلاً كتابيا وشفوياً من مجموع (12219) سؤالاً مقدماً للحكومة أسهم من خلالها الحزب (184) سؤالاً شفوياً والتي

حصل فيها الفريق البرلماني للحزب المرتبة الاولى من مجموع الفرق البرلمانية داخل البرلمان، تم سحب (14) سؤالاً منها، وتحويل (24) سؤالا إلى اسئلة كتابية، اما مجموع الاسئلة الكتابية التي قدمها الفريق البرلماني للحزب فقد بلغ (2089) سؤالاً، والتي حصل فيها على المرتبة الثانية[76]، فقد اتسمت الولاية التشريعية السادسة بجرأة تحررها من العديد من القيود، نظراً لطبيعة المرحلة فقد اصبحت المعارضة السابقة تشكل العمود الفقري للحكومة، وتوسيع دائرة الحرية والتعبير، فضلاً عن رغبة المعارضة الجديدة اغتنامها الفرصة لبيان موقفها، في كفاحها وانها لا تقل في دورها عن المعارضة السابقة[77].

وعلى الرغم من المعارضة اللفظية التي اعتمدها الفريق البرلماني للحزب في معارضته بعض المبادرات الحكومية، الا ان التوجه السياسي العام بقي في جوهرة هو طبقاً للتوافقات التي يرسمها النظام الملكي[78].

تمكن حزب العدالة والتنمية من تحقيق المشاركة السياسية في عمله السياسي من خلال تشكيل فريق برلماني مكون من 14 نائباً داخل مجلس النواب، إذ تمكن من خلاله الاسهام في رفع مستوى العمل البرلماني للحزب واصبح حزب العدالة والتنمية قوة سياسية لها تمثيل واسع داخل الساحة السياسية المغربية، فضلاً عن دعمه للمعارضة البرلمانية داخل مجلس النواب بعد انتقال الحزب إلى صفوف المعارضة لحكومة عبدالرحمن اليوسفي وفق مبدأ المعارضة الناصحة والبناءة.

الخاتمة

من خلال دراستنا للتطور التنظيمي لحزب العدالة والتنمية في المغرب 1999–2002 نستنتج ما يأتي:–

1. مارس حزب العدالة والتنمية عمله السياسي باسم حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية منذ دخوله العمل السياسي عام 1997 حتى 14/تشرين الثاني /1999.
2. اختار اعضاء الحزب اسم العدالة والتنمية اسماً جديداً للحزب في المؤتمر الوطني الرابع الذي عقد في 14/تشرين الثاني–نوفمبر/1999، وهو بهذه التسمية سبق جميع احزاب العدالة والتنمية التي تأسست في العالم الإسلامي فيما بعد.
3. عمل حزب العدالة والتنمية على تطوير هيكله التنظيمي عام 1999 من خلال انتخاب امانة عامة جديدة للحزب، فضلاً عن تشكيل مكاتب سياسية خاصة في جميع المدن المغربية من اجل تطوير العمل السياسي للحزب.
4. ساندة حزب العدالة والتنمية حكومة التناوب برئاسة عبد الرحمن اليوسفي في بداية تأسيسها وقدم المساندة النقدية لها لمدة عامان ونصف، وكانت تلك المساندة هي مساندة نقدية اي تأييد كل ما هو ايجابي يخدم المصلحة العامة، وابداء الراي والنصيحة لكل ما هو سلبي.

5. انتقل حزب العدالة والتنمية إلى المعارضة البرلمانية في الاول من تشرين الاول /2000 بعد زيادة عدد مقاعد الحزب إلى 14 مقعداً، وبهذا العدد تمكن الحزب من تشكيل فريقاً برلمانياً داخل مجلس النواب.

الهوامش

(1) في تشرين الاول /1998، عقد المجلس الوطني للحزب، وقرر المجلس تغير الاسم السابق لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية الا ان الظروف السياسية التي شهدها الحزب لم تمكنه من الاعلان الرسمي والتي حالة دون تحقيق هذه الرغبة، تاركاً الامر لحين عقد مؤتمره الوطني الرابع المقرر عام 1999. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعد الدين العثماني، الدين والسياسة تمييز لا فصل، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص132.

(2) نادية لهديلى، الحركات الاسلامية في المغرب والمشاركة السياسية: جماعة العدل والاحسان وحزب العدالة والتنمية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ال عدد16، لبنان، اذار /2018، ص45.

(3) رشيد مقتدر، الادماج السياسي للقوى الاسلامية في المغرب، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص171.

(4) صحيفة الشرق الاوسط، لندن، ال عدد8751، 13/تشرين الثاني–نوفمبر/2002، ص22.

(5) رشيد مقتدر، الادماج السياسي للقوى الاسلامية...، ص171

(6) مهدي انيس جرادات، الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص307؛ نغم محمد صالح، الحركات الاسلامية في المغرب العربي، الجنان للنشر والتوزيع، السودان، 2010، ص137.

(7) محمد ضريف، الحقل الديني المغربي ثلاثية السياسة والتدين والامن، مطبعة المعارف الجديد، الرباط، 2017، ص112.

(8) محمد اديب السلاوي، الاحزاب السياسية المغربية 1934–2014ن مطابع الرباط نت، المغرب، 2015، ص70.

(9) عبد الكريم الخطيب: ولد في مدينة الجديدة في 2/اذار–مارس/1921، اكمل دراسته فيها سافر الى الجزائر لإكمال دراسته فيها، ومن ثم انتقل الى فرنسا والتحق بكلية الطب بمدينة السوربون واستقر فيها لمدة (6 اعوام)، ومن ثم عاد الى المغرب في تموز–يوليو/1951 ومارس منهنه الطب في الدار البيضاء، التحق بالمقاومة المغربية في شبابة من اجل الدفاع عن استقلال المغرب، ويعد من ابرز رموز المقاومة المغربية وانتخب قائدا لجيش التحرير بتطوان ومسؤول اعلى للمقاومة، ابعد الخطيب عن العمل محلياً وعاد الى فرنسا واسندت الية مهام اخرى خارج المغرب وعاد عام 1955، وفي عام 1957 شارك في تأسيس حزب الحركة الشعبية، تقلد عدة مناصب منها وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية عام 1960، عارض اعلان حالة الاستثناء عام 1962، عين وزيرا للشؤون الافريقية ووزارة الصحة العمومية عام 1963، وانتخب عام 1965 رئيسا للبرلمان، وكان له دور كبير في التاريخ السياسي المغربي توفي عام2008. للمزيد من التفاصيل ينضر: الحسين برادة، الدكتور عبد الكريم كما عرفته، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2015، ص13–20.

(10) اختار اعضاء حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية اسم (العدالة والتنمية) كاسم جديد للحزب انطلاقاً من الشعار الذي رفعة الحزب خلال الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية لعام 1997، وهو (من اجل نهضة شاملة: اصالة، عدالة، تنمية). للمزيد من التفاصيل ينظر: سعد الدين العثماني، الدين والسياسة...، ص132.

(11) المصدر نفسه، ص132.

[12] افراح ناثر جاسم، حزب العدالة والتنمية في المملكة المغربية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة، مج6، ال عدد18، الموصل، نيسان2010، ص159.

[13] شمال افريقيا: مصطلح يشير الى مجموعة من البلدان المطلة على البحر المتوسط، والتي تقع في اقصى شمال القارة الافريقية، وتشمل ست دول وهي كل من الجزائر ومصر وليبيا والمملكة المغربية وتونس والسودان، فضلاً عن الصحراء الغربية المتنازع عليها. للمزيد من التفاصيل ينظر: يسرى الجوهرى، شمال افريقيا، الهيئة المصرية العامة للكتب، مصر، ط6، 1980، ص15-19.

[14] الاسلام السياسي: وهو تعبير عن الحركات والقوى التي تصبو الى تطبيق الشريعة الاسلامية منهجاً حياتياً، مستخدمة بذلك منهجية العمل السياسي الحديث القائم على المشاركة السياسية في السلطة، فكل حركة سياسية اسلامية تعتبر المشاركة السياسية منهجا تدخل ضمن هذا التعريف. للمزيد من التفاصيل ينظر: عماد محمد احمد ابو عوكل، الاسلام السياسي والدولة المدنية دراسة مقارنة تركيا وتونس 2003-2013، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، مصر، 2015، ص12.

[15] نقلاً عن: حزب العدالة والتنمية، المؤتمر الوطني الرابع، النظام الاساسي، الرباط، 27 تشرين الثاني 1999، ص1.

[16] رشيد مقتدر، الادماج السياسي للقوى الاسلامية...، ص173.

[17] عكاشة ابن المصطفى، الاسلاميون في المغرب، دار طوبقال، الدار البيضاء،2008، ص49.

[18] حزب العدالة والتنمية، المؤتمر الوطني الرابع، النظام الاساسي...، ص2.

[19] نشأت عبد الفتاح، الانتخابات والمعارضة في المغرب بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السل طوي1997-2007، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2009، ص64

[20] رشيد مقتدر، الادماج السياسي للقوى الاسلامية...، ص174.

[21] حزب العدالة والتنمية، النظام الاساسي للحزب...، ص6.

[22] سعد الدين العثماني: سياسي وطبيب وباحث وفقيه ولد في 16/كانون الثاني-يناير/1956، في مدينة انزكان جنوب المغرب، واكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، حاصل على الدكتوراه في الطب عام 1986، وفي عام 1994 حصل على دبلوم الطب النفسي، انتخب اميناً عاماً لحزب العدالة والتنمية بين عامي 2004-2008، تقلد عدة مناصب منها وزير الشؤون الخارجية والتعاون في حكومة عبدالاله بنكيران، وعينه الملك محمد السادس رئيساً للحكومة المغربية في 17/اذار-مارس/2017. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعد الدين العثماني، الدين والسياسة تمييز لا فصل، ط6، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص2.

[23] حزب العدالة والتنمية، المجلس الوطني، النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية، القسم الثاني، 25/كانون الاول/2010، ص1؛ محمد اديب السيلاوي، المصدر السابق، ص70.

[24] حزب العدالة والتنمية، المجلس الوطني، النظام الاساسي ...، ص8.

[25] حزب العدالة والتنمية، المجلس الوطني، النظام الاساسي ...، ص9.

[26] المصدر نفسه، ص11.

[27] المصدر نفسه، ص11.

[28] رشيد مقتدر، الادماج السياسي للقوى الاسلامية...، ص177.

[29] لحسن الداودي: سياسي مغربي واستاذ جامعي وعضو بارز في حزب العدالة والتنمية ولد في 5/اذار-مايو/1947 حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من كلية الحقوق بفاس عام 1988، وعضوا الأمانة العامة للحزب

(1996–2011)، وشغل منصب نائب رئيس مجلس النواب (2004–2010) ورئيسا لفريق العدالة والتنمية بمجلس النواب (2010–2011). للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة هسبريس الالكترونية، الموقع الإلكتروني https://www.hespress.com، 13/كانون الثاني /2012.

(30) نشأت عبد الفتاح، الانتخابات والمعارضة في المغرب بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السل طوي1997–2007، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2009، ص65؛ عكاشة ابن المصطفى، المصدر السابق، ص50.

(31) حزب العدالة والتنمية، المجلس الوطني، النظام الاساسي ....، ص12.

(32) عكاشة ابن المصطفى، المصدر السابق، ص53.

(33) حزب العدالة والتنمية، ، النظام الداخلي، منشورات حزب العدالة والتنمية، الرباط، 2012، ص2.

(34) حزب العدالة والتنمية، الامانة العامة، مذكرة تنظيم عمل الحزب بالخارج، الرباط، 2013، ص1.

(35) المساندة النقدية: حاول حزب العدالة والتنمية ان يبين في العديد من خطاباته بعض المعاني والدلالات الخاصة بمصطلح المساندة النقدية ومناقشتها، مبرراً ان المساندة النقدية هي سلوك تعبيري يتمحور حول مفهومي المساندة والنقد، فالمساندة هي دعم وتعاون كل ما هو ايجابي فقط ويخدم المصلحة العامة، والانتماء الوطني الذي لا يتعارض مع المبادئ الاسلامية، اما النقد فيقصد به ابداء الرأي وتوجيه النصيحة والاعتراض على ما هو سلبي ، وبيان عيوب الاختيارات السياسية ومراقبة كل مالا ينسجم مع المبادئ الاسلامية والمصلحة العليا للبلاد. للمزيد من التفاصيل ينظر: نور الدين قربال، حزب العدالة والتنمية من المساندة النقدية الى المعارضة الناصحة، مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء، 2000، ص14–15.

(36) عبدالرحمن اليوسفي: ولد في 8/اذار–مارس/1924 في مدينة طنجة بالمغرب، واكمل دراسة الحقوق في فرنسا، وحاصل على شهادة دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية ودبلوم المعهد الدولي لحقوق الانسان، شارك في قيادة وتنظيم حركة المقاومة وجيش التحرير بعد نفي الملك محمد الخامس 1953 وعضو في حزب الاستقلال منذ 1943 حتى عام 1959 اسس مع المهدي بن بركة واخرون حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية المنشق من حزب الاستقلال، تعرض للاعتقال وفي عام 1965وحكم علية بالإعدام عام و استبدل الحكم بالنفي عام الى فرنسا وعاد الى المغرب عام 1981 بعد صدور العفو الملكي، عمل عضوا في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية علم 1978، في عام 1992 تولى الامانة العامة للحزب واختير وزيرا اول لأول حكومة تناوب تشكلت في المغرب، توفي في يوم الجمعة 29/ايار–مايو/2020 عن عمر ناهز 96 عام. للمزيد من التفاصيل ينظر: صفاء كاظم محسن، عبد الرحمن اليوسفي ونشاطه السياسي في المغرب حتى 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، الجامعة العراقية، 2022، ص28.

(37) رشيد مقتدر، الاسلاميون الاصلاحيون والسلطة في المغرب مقابلات حول الحكم والسياسة، مركز مغارب، المغرب، 2016، ص153.

(38) نص المادة 24 على: ((للنواب أن يكونوا فرقا داخل مجلس النواب، ولا يمكن ان يقل عدد كل فريق عن عشرون عضوا، من غير النواب المنتسبين. يمكن للنواب غير المنتسبين ان ينتسبوا الى فريق من الفرق النيابية...)). للمزيد

من التفاصيل ينظر: المملكة المغربية، مجلس النواب، النظام الداخلي لمجلس النواب، الباب الخامس، المادة(24-30)، 1995 والمعدل في 29/كانون الثاني/2004، ص5-6.

(39) البشير المتاقي، الحركة الاسلامية والمشاركة السياسية في المغرب، حركة التوحيد والاصلاح وحزب العدالة والتنمية نموذجا، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2009، ص297.

(40) مدينة سلا: مدينة مغربية كانت تعرف قديما باسم شالة، تقع غرب البلاد على الضفة الشمالية لنهر ابي رقراق، قرب المصب على المحيط الاطلسي، وهي من أقرب المدن المغربية للعاصمة الرباط وبموقعها هذا جعلها من اهم المدن في المغرب خاصة في مجال الاستثمار السياحي. للمزيد من التفاصيل ينظر: المندوبية السامية للتخطيط، منوغرافية سلا، مديرية، جهة الرباط، المغرب، 2016، ص13-15.

(41) برنابي لوبيس كارسيا، الانتخابات المغربية منذ 1960الى الان دراسة علمية موثقة، ترجمة: بديعة الخرازي، مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء، 2009، ص302.

(42) النواب الذين التحقوا بفريق العدالة والتنمية هم كل من: عبد الله ايت شعيب الذي ترشح في دائرة ورززات الجنوبية مع الحركة الديمقراطية الاجتماعية، والنائب الثاني هو الحسين كرومي الذي فاز عن حزب الحركة الشعبية والتحق بحزب العدالة والتنمية في 8/تشرين الاول-اكتوبر/1999. للمزيد من التفاصيل ينظر: رشيد مقتدر، المشاركة السياسية عند الاسلاميين الصلاحيين المغاربة مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للإسلامين بالمغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد 314، بيروت، نيسان /2005، ص59.

(43) الترحال السياسي: هي الانتقال من حزب الى اخر او من فريق الى اخر او من تحالف الى اخر، وهي ليست ظاهرة جديدة في المغرب فقد لازمت هذه الممارسة الحياة السياسية منذ اول انتخابات تشريعية عرفها المغرب عام 1963، واستمرت هذه الظاهرة عبر مختلف المحطات الانتخابية التي عرفها المغرب سواء تعلق الامر بالانتخابات التشريعية او الجماعية او المهنية، فالدستور المغربي لا يتضمن أي فصل وبند ضمني يمنع هذه الممارسة داخل البرلمان. للمزيد من التفاصيل ينظر: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، 2007، ص424.

(44)عبد الحكيم بن شماش، مستقبل حركات الاسلام السياسي في المغرب، مجلة المستقبل العربي، ال عدد325، بيروت، اذار/2006، ص42؛ البشير المتاقي، المصدر السابق، ص297.

(45) الشخصيتان التي فازت في الانتخابات الجزئية التي اجريت في 12/اب /2000 هم كل من محمد نهاري عن دائرة مبروكة السلامة بالدار البيضاء ومصطفى الحيا بدائرة سيدي ادريس بوجده. للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص297.

(46) محمود صالح الكروي، دور حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية في المغرب 1997-تشرين الاول-اكتوبر/2016، مجلة سرى من رأى، جامعة سامراء، كلية التربية، مج13، ال عدد46، ايلول /2011، ص3.

(47) نور الدين قربال، المصدر السابق، ص23.

(48) حبيب المالكي، الانتقال السياسي تجربة مغربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2012، ص76.

(49) صحيفة العرب، لندن، ال عدد5964، 8/ايلول-سبتمبر/2000، ص2.

(1)Khadija mohsen finan, malilka Zeghal, opposition islamiste et pouvoir monarchique au maroc le cas du parti de la justice et du developpement, revue francaise de science politique, vol 56, 2006, p.82.

(51) حزب العدالة والتنمية، البيان الختامي للمجلس الوطني، سلا _ المغرب، 1/تشرين الاول /2000، ص2.

[52] امحمد مالكي، التجربة البرلمانية المغربية السادسة 1997–2002، المطبعة والورقة الوطنية، المغرب، 2006، ص179؛ محمود صالح الكروي، دور حزب العدالة والتنمية ...، ص3.

[53] خير الله خير الله، المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغيير، دار الساقي، المغرب، 2007، ص216؛ حزب العدالة والتنمية، البيان الختامي للمؤتمر الوطني...، ص3.

[54] البرغماتية: (Pragmatism) وهي مذهب فلسفي سياسي تعني فعل او عمل، ويعتبر نجاح العمل التعامل مع المشكلات بطريقة علمية، بدلاً من الاعتماد على مجرد مبادئ نظرية. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد محمود، قاموس المصطلحات السياسية والدبلوماسية، الدار المصرية للكتاب، 2010، ص143.

[55] نقلاً عن: حزب العدالة والتنمية، البيان الختامي للمؤتمر الوطني...، ص6.

[56] صحيفة بيان اليوم، الدار البيضاء، ال عدد3189، 14/تشرين الاول /2000، ص2؛ خير الله خير الله، المصدر السابق، ص216.

[57] صحيفة التجديد، الرباط، ال عدد106، 30/ايلول /2000، ص3؛ نورالدين قربال، المصدر السابق، ص40–41.

[58] نشأت عبد الفتاح، المصدر السابق، ص78.

[59] صحيفة التجديد، المغرب، ال عدد110، 4/تشرين الاول /2000، ص8.

[60] البشير المتاقي، المصدر السابق، ص297.

[61] محمد الطائع، عبد الرحمن اليوسفي والتناوب الديمقراطي المجهض، ب د ن، المغرب، 2014، ص151.

[62] نص الفصل 37 من دستور1996على: (ينتخب اعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات؛ وتنتهي عضويتهم عند افتتاح دورة اكتوبر من السنة الخامسة التي تلي انتخاب المجلس...،) للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد نبيل مُلين، فكرة الدستور في المغرب وثائق ونصوص 1901–2011، تيل كيل ميديا، باريس، 2017، ص194.

[63] صحيفة التجمع، المغرب، ال عدد77، 5/ايلول–سبتمبر/2002، ص4.

[64] الاسئلة الكتابية والشفوية: الكتابية وهي اسئلة مخصصة لقضايا الناس ومشاكلهم اليومية، وذات طابع محلي جهوي او قطاعي، وتكون مكتوبة، اما الاسئلة الشفوية فهي تقتصر على معالجة السياسات العامة، وانتقادها العمل الحكومي التشريعي والتنظيمي، وتعتبر اداة من أدوات مراقبة وتتبع العمل الحكومي بشكل عام، وتجسيد هذه الاسئلة نوعاً من الحوار القائم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتسمح بالتداول بخصوص قضايا وحاجيات المجتمع بهدف رفع مستوى التعاطي معها لإيجاد الحلول المناسبة لها. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الله ساعف، رهانات التحول في المغرب، مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء، 2004، ص77.

[65] محمود صالح، التجربة البرلمانية السادسة رصد وتحليل، مجلة كركوك اليوم، ال عدد21، اذار /2015، ص95–96.

[66] الشخصيات التي تكون منها الفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية هم كل من: (مصطفى الرميد رئيساً للفريق البرلماني، عبدالاله بنكيران، سعد الدين العثماني، ابو زيد المقرئ لادريسي، رشيد المدور، نور الدين قربال، الامين بوخبزة، احمد العماري، مصطفى الحيا، عبد العزيز افتاتي، عبد الله ايت شعيب، محمد نهاري، عبد الله شبابو، الحسين كرومي). للمزيد من التفاصيل ينظر: المملكة المغربية، مجلس النواب، حصيلة اشغال مجلس النواب الولاية التشريعية 1997–2002، منشورات مجلس النواب، 2002، ص19–20.

(67) كريمة كروي، الحركات الاسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب (حركتي الاصلاح الوطني في الجزائر والتوحيد والاصلاح في المغرب)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة ال جزائر3، الجزائر، 2010، ص59.

(68) سعد الدين العثماني، الاسلام السياسي وتحديات الاصلاح وتداول السلطة المغرب نموذجاً، ورقة بحثية مقدمة لمركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 12-13/حزيران/2004، ص16.

(69) محمود صالح الكروي، دور حزب العدالة والتنمية...، ص5-6.

(70) ملتمس الرقابة: وهو مصطلح قانوني مأخوذ من الدستور الفرنسي لعام 1958، ويعني طلب طرح الثقة بالحكومة من قبل البرلمان، لهذ يعد ملتمس الرقابة اهم وسيلة يمتلكها البرلمان في مواجهة الحكومة واجبارها على تقديم استقالتها اذا توفر النصاب القانوني للتصويت...، للمزيد من التفاصيل: ينظر: هشام عميري، ليلى الادريسي العزوزى، ملتمس الرقابة في التجربة البرلمانية المغربية واثرة على النظام السياسي المغربي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد7، نيسان /2019، ص97؛ محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب...، ص205

(71) رشيد مقتدر، الاسلاميون دراسات في السياسة والفكر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2013، ص48.

(72) صحيفة التجديد، الرباط، ال عدد1423، 24/ايلول /2002، ص3.

(73) المملكة المغربية، مجلس النواب، حصيلة اشغال مجلس النواب الولاية التشريعية 1997-2002، منشورات مجلس النواب، 2003، ص63.

(74) البشير المتاقي، المصدر السابق، ص367.

(75) سعد الدين العثماني، الاسلام السياسي وتحديات....، ص17.

(76) صحيفة التجمع، المغرب، ال عدد93، 2002/9/24، ص7؛ المملكة المغربية، مجلس النواب، حصيلة اشغال مجلس النواب الولاية التشريعية 1997-2002، ص240.

(77) امحمد مالكي، التجربة البرلمانية المغربية...، ص183؛ عبد الله ساعف، المصدر السابق، ص76.

(78) عبد الحكيم بن شماش، المصدر السابق، ص44؛ نشأت عبد الفتاح، المصدر السابق، ص78.

المصادر باللغة الانكليزية

1. Afrah Nather Jassem, The Justice and Development Party in the Kingdom of Morocco, Center for Regional Studies, University, Vol. 6, No. 18, Mosul, April 2010.
2. M'hamed Maleki, The Sixth Moroccan Parliamentary Experience 1997-2002, The National Press and Paper, Morocco, 2006.
3. Barnaby Lopes Carcia, The Moroccan Elections from 1960 to Now, a Documented Scientific Study, Translated by: Badia Al-Kharazi, Al-Najah Al-Jadeed Press, Casablanca, 2009.
4. Al-Bashir Al-Mutaki, The Islamic Movement and Political Participation in Morocco, the Unification and Reform Movement and the Justice and Development Party as a model, An-Najah Press, Casablanca, 2009.
5. Habib Al-Maliki, Political Transition, a Moroccan Experience, Arab Cultural Center, Casablanca, 2012.
6. The Justice and Development Party, The Rules of Procedure, Publications of the Justice and Development Party, Rabat, 2012.

7. The Justice and Development Party, General Secretariat, Memorandum of Organization of the Party's Work Abroad, Rabat, 2013.
8. The Justice and Development Party, the final statement of the National Assembly, Salé _ Morocco, 1/October/2000.
9. The Justice and Development Party, the National Council, the rules of procedure of the Justice and Development Party, Part Two, 25/December/2010.
10. Khairallah Khairallah, Morocco in the era of Mohammed VI, what has changed, Dar Al-Saqi, Morocco, 2007.
11. Rachid Muqtadir, The Political Inclusion of Islamic Forces in Morocco, Arab House of Science Publishers, Beirut, 2010.
12. Rachid Muqtadir, The Political Inclusion of Islamic Forces in Morocco, Arab House of Science Publishers, Beirut, 2010.
13. Rachid Moqdar, Reformist Islamists and Power in Morocco, Interviews on Governance and Politics, Maghreb Center, Morocco, 2016.
14. Rachid Moqdar, Political Participation of the Moroccan Salafi Islamists: A Contribution to the Study and Evaluation of the Political Path of Islamists in Morocco, The Arab Future Magazine, No. 314, Beirut, April / 2005.
15. Saad Al-Din Al-Othmani, Political Islam and the Challenges of Reform and the Devolution of Power, Morocco as a Model, Research Paper Presented to the Jerusalem Center for Political Studies, Amman, 12-13/June/2004.
16. Saad Al-Din Al-Othmani, Religion and Politics, Discrimination without Separation, Dar Al-Kalima for Publishing and Distribution, Egypt, 2015.
17. Saad Al-Din Al-Othmani, Religion and Politics, Discrimination without Separation, Dar Al-Kalima for Publishing and Distribution, Egypt, 2015.
Al-Tajdeed Newspaper, Rabat, Issue 106, 30/September/2000. 18.
19. Al-Tajdeed Newspaper, Morocco, No. 110, 4/October/2000.
20. Al-Tajamm newspaper, Morocco, No. 77, 5/September/2002.
21. Asharq Al-Awsat Newspaper, London, No. 8751, November 13, 2002.
22. Al-Arab Newspaper, London, No. 5964, 8/September-September 2000.
23. Bayan Al-Youm newspaper, Casablanca, No. 3189, 14/October/2000.
24. Hespress Electronic Newspaper, website: https://www.hespress.com, January 13, 2012.
25. Abdullah Saif, The Bets of Transformation in Morocco, New Success Press, Casablanca, 2004.
26.Safa Kazem Mohsen, Abdelrahman Youssoufi et son activisme politique au Maroc jusqu'en 2003, Mémoire de maîtrise (inédit), Faculté des arts, Université irakienne, 2022.
27. Okasha Ibn al-Mustafa, Islamists in Morocco, Dar Toubkal, Casablanca, 2008.
28. Imad Muhammad Ahmad Abu Okal, Political Islam and the Civil State, A Comparative Study, Turkey and Tunisia 2003-2013, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University, Egypt, 2015.
29. Karima Karoui, Islamic Movements and Political Participation in the Maghreb (The National Reform Movements in Algeria and Unification and Reform in Morocco), Master's Thesis (unpublished), Faculty of Political Sciences and Media, University of Algiers 3, Algeria, 2010.
30. Muhammad Adib Al-Salawi, Moroccan Political Parties 1934-2014, Rabat Net Press, Morocco, 2015.
31. Muhammad Darif, The Moroccan Religious Field, The Trilogy of Politics, Religiosity and Security, New Knowledge Press, Rabat, 2017.
32. Mohamed Mahmoud, Dictionary of Political and Diplomatic Terms, Egyptian Book House, 2010.

33. Mohamed Nabil Mouline, The Idea of the Constitution in Morocco Documents and Texts 1901-2011, TelQuel Media, Paris, 2017.
34. Mahmoud Saleh Al-Karawi, The Role of the Justice and Development Party in the Legislative Elections in Morocco 1997-October-October/2016, Sora Man Raa Magazine, Samarra University, College of Education, Vol. 13, No. 46, September / 2011.
35. The Arab Center for the Development of the Rule of Law and Integrity, Parliament in the Arab Countries Monitoring and Analysis, the Arab Center for the Development of the Rule of Law and Integrity, Beirut, 2007.
36. Kingdom of Morocco, House of Representatives, House of Representatives' Bylaws, Chapter Five, Article (24-30), 1995, as amended on January 29/2004.
37. The Kingdom of Morocco, House of Representatives, the outcome of the work of the House of Representatives Legislative mandate 1997-2002, House of Representatives Publications, 2002.
38. High Commission for Planning, Monographia Salé, Directorate, Rabat Region, Morocco, 2016.
39. Mahdi Anis Jaradat, Political Parties and Movements in the Arab World, Osama House for Publishing and Distribution, Amman, 2010, p. 307.
40. Nadia Lehdeli, Islamic Movements in Morocco and Political Participation: The Justice and Charity Group and the Justice and Development Party, Jill Journal of Political Studies and International Relations, No. 16, Lebanon, March-March/2018.
41. Nadia Lehdeli, Islamic Movements in Morocco and Political Participation: The Justice and Charity Group and the Justice and Development Party, Jill Journal of Political Studies and International Relations, No. 16, Lebanon, March / 2018.
42. Nasshat Abdel-Fattah, Elections and Opposition in Morocco between Democratic Transition and Continuity of the Authoritarian System 1997-2007, MA thesis (unpublished), Faculty of Graduate Studies, Birzeit University, Palestine, 2009.
43. Nashat Abdel-Fattah, Elections and Opposition in Morocco between Democratic Transition and Continuity of the Authoritarian System 1997-2007, MA thesis (unpublished), Faculty of Graduate Studies, Birzeit University, Palestine, 2009.
44. Nagham Muhammad Salih, The Islamic Movements in the Maghreb, Al-Jinan Publishing and Distribution, Sudan, 2010.
45. Quoted from: The Justice and Development Party, Fourth National Congress, Basic Law, Rabat, November 27, 1999.
46. Noureddine Korbal, The Justice and Development Party from Critical Support to Counseling Opposition, New Success Press, Casablanca, 2000.
47. Hisham Amiri, Laila El-Adrisi El-Azzouzi, Petition for Censorship in the Moroccan Parliamentary Experience and its Impact on the Moroccan Political System, Political Attitudes Magazine, Arab Democratic Center, Issue 7, April 2019.
48. Yousra El-Gawhari, North Africa, The Egyptian General Book Organization, Egypt, 6th edition, 1980.
49. Khadija mohsen finan, malilka Zeghal, opposition islamiste et pouvoir monarchique au maroc le cas du parti de la justice et du developpement, revue francaise de science politique, vol 56, 2006, p.82